لماذا فشلوا في تحقيق الكفاية والعدل؟

أجل، لماذا فشلت الاشتراكية الثورية العربية في أخص ما قامت من أجله، وما جعلته عنواناً لاتجاهها، وهو تحقيق الكفاية والعدل، أو ـ بعبارة أخرى ـ التنمية الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية؟

أنا لست خبيراً في الاقتصاد، ولا أعرف في جزئياته وتفصيلاته، ولكن أعرف من استقراء التاريخ والواقع، ومن تأملاتي في الدين والحياة وثقافة العصر: أن الاقتصاد لا ينفصل عن نواحي الحياة الأخرى. لا ينفصل عن السياسة، ولا عن الدين، ولا عن الأخلاق. ولا عن أفكار الناس ومشاعرهم. وتقاليدهم وسلوكهم الفردي. فالاقتصاد ـ ولا شك ـ يتأثر بهذه الجوانب كلها، كما يؤثر فيها.

ومن هنا تجد «السياسة» تحرص على «مشروعات معينة» تضع ـ أو تضيع ـ فيها جهوداً وثروات ضخمة، رغم عدم أهميتها، أو عدم التأكد من نجاحها، أو عدم توافر البحث اللازم للبدء فيها ـ ولكن لأن من ورائها «دعاية» للحكم القائم، أو تمكيناً لفئة خاصة من الناس ضد فئة أخرى أو نحو ذلك. يسير هذا المشروع دون التفات إلى تنبيهات الخبراء أو تحذيراتهم، فتكون النتيجة ـ بعد بذل المال والعرق والوقت ـ التخبط والفشل.

وقد يكون المشروع جيداً. ولكنه يسلم لمن لا يحسن الإشراف عليه، لأن «عدالة» توزيع الغنائم على المنتصرين تقتضي أن تكون الفرص بينهم في المناصب الرفيعة متكافئة، أو على الأقل متقاربة! فإذا لم تتهيأ هذه الفرص افتعلت افتعالاً. وبهذا يصبح الاقتصاد خادماً للسياسة، مع أن الوضع الصحيح هو العكس: أن

تكون السياسة خادمة للاقتصاد. فكل ما يزيد من قدرة الأمة على الإنتاج والإبداع، ويوفر لها إشباع حاجاتها ومطالبها، يجب أن تعمل السياسة على تحقيقه.

ومن المؤسف أن نجد الثوريين الاشتراكيين يعملون جاهدين ليجعلوا كل شيء في خدمة سياستهم الثورية: العلم والدين والاقتصاد. وكل ما من شأنه أن يوجه السياسة ويأخذ بيديها، ويهديها سبلها.

حتى الموضوعات الحساسة الخطيرة كثيراً ما كانت تتخذ أداة للغلبة والفوز في «سوق المزايدات» التقدمية الثورية! ووجدنا مثل د. الرزاز في «تجربته المرة» يسجل مثل هذا اللعب الذي يشبه لعب الأطفال بالنار، فيقول: «ثم صدرت بعد ذلك مباشرة قرارات «التأميم» المشهورة، في الجو المشحون. وفي ليلة واحدة لإثبات يسارية العسكريين والقُطْريين، ويمينية القوميين[1]».

وقد تقتضي السياسة المستبدة الظالمة أو الخرقاء، تبديد الملايين، بل عشرات الملايين، بل مئات الملايين، من ميزانية الدولة ـ أي من مال الشعب ـ فيما يشبع مطامع الحاكم الفرد ونزواته، أو الفئة المتسلطة وشهواتهم وتطلعاتهم: في التجسس وصنع المؤامرات، وشراء الموالين. وتصفية المنافسين، وتضخيم أجهزة الدعاية، إلى غير ذلك مما لا نفع للشعب فيه، ولا صلة له به، وإنما هي أنانية الحاكم وأثرته، وحرصه على التشبث بالسلطان، أو ـ على الأقل ـ ضيق أفقه، وقصور نظره، الذي يجعله يورط الأمة فيما لا طائل تحته إلا الاستنزاف والخراب.

ترى كم كلفت حرب اليمن جيش مصر؟ وكم دفع فيها الشعب المصري من أمواله ودماء أبنائه؟ وماذا كان هدفها؟ وكيف جاز للسلاح العربي المسلم أن يسدد في وجه العربي المسلم؟ بل في صدره؟. وماذا كسبت مصر من ورائها إلا جفوة بل كراهية في نفوس الكثيرين من أبناء اليمن، نتيجة للإغارة بالقنابل الحارقة على الشعب العربي المسلم، وقصف القرى في السهول، واستخدام الطيران في ضرب رجال القبائل في شعاب الجبال؟!

---

(١) التجربة المرة ص ١١٧.

وكم تكلف تسليح الجيش بالأسلحة الحديثة؟ وكم قبض الاتحاد السوفيتي من مئات الملايين؟ وكم بقي على مصر من ديون تحسب بالمليارات؟ ثم. . . ماذا كان مصير هذه الأسلحة؟ الجواب: عند هزيمة ١٩٥٦م، ونكبة ١٩٦٧م.

لقد تركت في قلب الصحراء غنيمة باردة للعدو، لم يبذل فيها مالاً ولا جهداً.

والأخلاق وراء هذه السياسة. أعني أخلاق الأثرة والأنانية والحقد والغرور وحب السلطة، والرياء والعجب، واتباع الهوى. وهي المهلكات.

إن التنمية والتقدم والرفاهية لا تدرك بمجرد كتابتها في بيان أو ميثاق ولا تتحقق بمجرد تأليف لجان أو مجالس أو إصدار قرارات بشأنها.

إن أهم شيء غفلت عنه القيادات الثورية هو «العنصر الإنساني» في الاقتصاد فالتنمية الاقتصادية لا تتم بالآلات والماكينات الحاسبة والعقول الإلكترونية وحدها.

التنمية وزيادة الإنتاج لا تتم إلاّ بإرادة الإنسان ووعي الإنسان، الإنسان هو الذي ينتج وهو الذي يزيد الإنتاج كما ويحسنه نوعاً إن توافرت له الدوافع والحوافز. وهو الذي يؤخر الإنتاج ويعوقه إن حرم هذه الدوافع والإنسان هو الذي يستهلك ما ينتج معتدلاً أو مقتراً أو مبذراً حسب توجيهه وتربيته.

والإنسان هو الذي يستطيع أن ينفق كل دخله بل أكثر من دخله عن طريق الاستدانة وهو الذي يملك أن ينفق بعض دخله ﴿**ومما رزقناهم ينفقون**﴾ ويدخر جزءاً منه يستثمره فيما يعود عليه بالربح الحلال ليستهلكه هو فيما بعد أو يبقيه لأولاده من بعده.

الإنسان هو الذي يدفع المشروعات إلى الأمام أو يؤخرها إلى الوراء، بوسعه أن يسد ما فيها من ثغرات إن أراد، وبوسعه أن يفتح فيها ثغرات إن شاء. إن الإنسان لا يعمل إلاّ بدافع. وخير الدوافع وأبقاها ما كان «ذاتياً» ينبع من داخل

النفس لا من خارجها. والدوافع الذاتية لا تأتي إلا استجابة لفكرة. وأفكار الإنسان إنما تجيء وفقاً لعقيدته ونظرته إلى الوجود وفلسفته في الحياة.

هذا يجب على كل من يضع نظاماً أو خطة أو برنامجاً اقتصادياً في بلد إسلامي أن يراعي عقائد أهله وقيمهم ومثلهم وتقاليدهم، وإلّا كان مآل خطته أو برنامجه الفشل والخسران المبين.

فالذين يقيمون مشروعات وحسابات على الورق مغفلين دور البشر بما لهم من أفكار ورغبات وقيم وعادات إنما يهيمون في أودية الخيال وإن ظنهم الناس وظنوا أنفسهم أنهم «علميون».

ومن حسن الحظ أننا وجدنا في الاقتصاديين أنفسهم من يهتم بالعنصر الإنساني في الاقتصاد، ويجعل لسلوك الأفراد اعتباراً أيّ اعتبار.

يذكر الدكتور أحمد النجار[1] آراء بعض الاقتصاديين ـ أو معظمهم في تعليل الحلقة المرذولة للفقر والتخلف (تتلخص هذه الحلقة في أن انخفاض الإنتاجية يرجع إلى ضعف تكوين رأس المال، وضعف وجود رأس المال يرجع بدوره إلى انخفاض الإنتاجية) وأبرز أسباب هذه الحلقة في رأيهم هو زيادة السكان بالنسبة إلى وسائل الإنتاج، والنقص في رأس المال.

ولكن الدكتور النجار لا يوافقهم على رأيهم. فهو يعقب ويقول:

«ونود التأكيد هنا أن اعتراضنا على النظريتين السائدتين السابق ذكرهما، أو على الأسباب التي ساقها الاقتصاديون، لا يعني أننا نقلل من أهمية وجود مشكلة النقص في رأس المال ومشكلة الزيادة النسبية في السكان في الدول النامية وإنما

---

(١) الذي قام بأول تجربة لبنك محلي لا يستند على سعر الفائدة، ويهدف إلى تحمل مسؤولية التنمية المحلية في مدينة ميت غمر بمصر و٥٣ قرية محيطة بالمدينة، ومعتمداً على المدخرات الفردية الاختيارية فقط، كمصدر لتمويل التنمية، وقد حققت التجربة نتائج رائعة في خلال سنتين فوصل عدد المدخرين من «صفر» في يوليو سنة ١٩٦٣ إلى ٦٠ ألف مدخر من بين عدد سكان المنطقة البالغ عددهم ٢٨٠ ألف نسمة.

نميل إلى أنه يجب قصر النظر باعتبارهما مظهرين أو فرعين لمشكلة نعتبرها أصلية، وهي سلوك الأفراد في المجتمع وعلى الأخص الفئات القادرة على قيادة التنمية في الدول النامية، ومهما قيل في أسباب التخلف أو أسباب الحلقة المرذولة فإنها لا تخرج في النهاية عن عامل واحد هو سلوك الأفراد. أما التركيز دائماً على رأس المال ورسم الخطط ورصد الوسائل على هذا الأساس يجعل مشكلة الدولة النامية مشكلة حسابية، كمية من رأس المال وتحل المشاكل. في حين أننا نرى أن مشاكل الدولة النامية لا تحل بواسطة رأس المال فقط، فرأس المال في الاستثمار لا يصاحبه تلقائياً تنمية وتقدم.

نحن نعلم أن الإنسان هو المكون لرأس المال وهو الذي يرغب في التنمية وهو الذي يعمل على تحقيقها، وهو الذي يعوقها، وهو المقرر لمصيره ومستقبله، وهو المحدد لنظام مجتمعه وفلسفته، ونجانب الصواب إذا أرجعنا مشاكل الدول النامية لغير الإنسان.

إن كل مجتمع منذ الأزل يضم بين جوانبه أفراداً قادرين وأفراداً أقل قدرة على مستويات متفاوتة... وعند هؤلاء القادرين تكمن علة المشاكل أو علاجها وفي سلوكهم يكمن المرض أو الداء. وفي كل دولة نامية حد أدنى من القادرين على قيادة المجتمع وعلى التفكير الأصيل وعلى التقرير السليم.

قد يبدو ذلك بعيداً عن مجال الاقتصاد والتخصص الذي تعلمناه وألفناه ولكننا نشارك Sawyer في تأكيده الصائب: «بأننا لن نستطيع بأي حال الوصول إلى حل المشاكل العويصة الخاصة بالتنمية والتطور الاقتصادي ما لم نوجه اهتمامنا بشدة وتركيز إلى تلك المجالات والنواحي التي ينظر إليها على أنها بعيدة عن نطاق علم الاقتصاد.

وسنحاول إيضاح ما نهدف الوصول إليه وعلاقته بالتنمية والعطالة.

إننا سنعرض هنا لوجهة نظرنا متتبعين أسلوب الإشارات والتلميحات والخطوط العريضة. إن مشاكل التنمية في الدول النامية ضخمة ومتشعبة والفجوة بين مستوياتها الاقتصادية ومستويات الدول المتقدمة اقتصادياً عميقة وواسعة.

وأي تنمية حقيقية فعالة لا بد أن تتضمن ثلاثة جوانب رئيسية لا يمكن الفصل بينها وكل منها يؤثر ويتأثر بالآخر في كل مرحلة من مراحل النمو، وأي إهمال لجانب من هذه الجوانب الثلاثة المحددة لجوهر التنمية يسفر عنه خلل كبير وضعف في مستوى التنمية، وقد تبدو الوسائل لتحقيق متطلبات التنمية في هذه الجوانب الثلاثة اقتصادية ولكن نجاح التنمية ومعدلها يتوقف على مدى مساهمة الوسائل الاقتصادية هذه وتأثيرها في الجوانب الثلاثة مجتمعة مما يكفل خلق الدفعة المسيرة بعجلة التنمية المستمرة السريعة وتتلخص هذه الجوانب الثلاثة في:

أ) الجانب الفني أو التكنولوجي: تغيير وتحسين مستويات الفنية والتعليم.

ب) الجانب الاقتصادي ويشمل تكوين رأس المال وزيادة القوى العاملة.

ج ـ الجانب الاجتماعي: تغيير مواقف الأفراد، تحسين المؤسسات الاجتماعية والهيكل الاجتماعي.

ولا شك أن درجة خطورة وأهمية كل جانب من هذه الجوانب الثلاثة يختلف من دولة نامية إلى أخرى... ويحتاج التعرض لآثار كل جانب ومسؤولياته عن وضع التخلف السائد والمشاكل القائمة إلى دراسات وبحوث مستفيضة. ومن فضل القول الإشارة إلى أن هناك اختلافاً كبيراً وبوناً شاسعاً بين هيكل كل جانب من هذه الجوانب في كل دولة نامية وبين أي دولة متقدمة.

ولا شك أن تغيير هيكل كل جانب في ضوء التغيرات التي تتم في هيكل الجوانب الأخرى يتطلب سياسات هادفة من نوع خاص ووسائل وأجهزة متعددة ومتشعبة وقبل كل شيء منسقة النشاط والأهداف، والسؤال الذي يفرض نفسه هنا: ما الذي يحول دون ذلك في الدول النامية، ما العقبة التي تعوق دون إمكانية الربط بين هذه الجوانب الثلاثة في انسجام واتساق؟

نحن نقول إن العقبة تكمن في الفراغ الفكري الخبيث داخل الدول النامية أو بمعنى آخر افتقارها إلى أيديولوجية عامة محددة ومقبولة تستند إليها التنمية ووسائلها.

لقد ذكرنا آنفاً أن أصل المشكلة في الدول النامية يكمن في سلوك الأفراد الخاصة منهم والعامة. «وكل سلوك في المجتمع الإنساني ـ مستعير من ألفاظ السيد حسن الباقوري ـ لـه أصل يرتد إليـه وفلسفة يقوم عليها ونبع يستمد منه وعلـى مقـدار اختـلاف هـذه الفلسفـات والأصـول يختلـف سلـوك النـاس وتصرفاتهم».

إن السلوك، كما يقول علم النفس، يصدر عن دوافع، ولكن الدوافع في مجموعها تستند إلى فلسفة معينة.

إن الدول النامية في حاجة إلى روح جديدة بين المواطنين...

وفي حاجة إلى وضع فكري، على الأقل، لدى الأفراد الخاصة والعامة القادرين والأقل قدرة، القيادات والجماهير.

إن الدول النامية في أشد الحاجة إلى فلسفة واعية موحدة واضحة المعالم، ثابتة الأركان، ليستمد منها سلوك الأفراد وشكل المؤسسات والأجهزة، وتستند إليها السياسات والقرارات.

إن افتقار الدول النامية إلى هذه الفلسفة يعتبر في رأينا السبب في التخبط الذي تتردى فيه معظم سياسات التنمية فيها، والبطء الذي تميزت به خطوات العمل ومراحل النمو.

إن الدول النامية في مواجهة فلسفتين للتنمية مطبقتين في عالمنا اليوم، وأثبتتا صلاحيتهما في الواقع العملي في نقل المجتمعات من مرحلة التخلف إلى مرحلة النمو المتزايد... الفلسفة الرأسمالية أو نظام السوق، والفلسفة الماركسية. فإذا تبنت دولة هذه الفلسفة أو تلك، تبع ذلك التقيّد بالوسائل والأجهزة والمؤسسات والتوصيات والخبرات التي تمليها طبيعة الفلسفة ومنطقها. وأمام الدول النامية مثالان لدولتين كانتا إلى عهد قريب متخلفتين، وتمكنتا من الوصول إلى مستويات عالية من النمو والتقدم، يعكسان نتائج تطبيق كل من الفلسفتين وهما اليابان والاتحاد السوفياتي.

أما إذا كانت كلتا الفلسفتين غير ملائمة لآمال وعقائد وتقاليد دولة نامية، فلا بد لها في هذه الحالة من البحث عن فلسفة لها واضحة محددة تحدد في ضوئها شكل مؤسساتها المصرفية ونظمها المالية والنقدية ومؤسساتها الاجتماعية ونظامها السياسي الخ. . .

أما أن تحاول الجمع بين الفلسفتين القائمين حالياً، كما هو الحال في معظم الدول النامية فطريق محكوم عليه بالفشل والقصور ما لم يكن ذلك استناداً إلى فلسفة واضحة، وما لم يتبع هذه الفلسفة إيجاد الأجهزة والمؤسسات المناسبة لتطبيق هذه الفلسفة»[1].

ثم يتابع الدكتور النجار بحثه فينبه على بعض النقاط الهامة وبعض الخطوط العريضة فيما يتعلق بأسلوب التنمية المتبع ليتدبرها المصلحون والمفكرون والمسؤولون ويقلّبوها ويزنوها، اعتقاداً منه بأنها تمثل القواعد التي يجب أن تنطلق منها الحلول الخاصة بمشاكل البطالة ومشاكل التنمية، وبهدف الوصول إلى استراتيجية جديدة للتنمية في الدول النامية.

يقول الدكتور:

«إن الدول النامية كلها تفتقر إلى أيديولوجية واضحة للتنمية تصلح أن تسد الفجوة وتملأ الفراغ الهائل بين القاعدة الشعبية والقيادات وبقدر وضوح هذه الأيديولوجية وقبولها العام بقدر ما يكون نجاح وفاعلية السياسات الاقتصادية ونشوء قوة الدفع اللازمة لتحريك عجلة التنمية دون توقف ولم تخف أهمية هذا العامل على خبراء الأمم المتحدة فأوضحوا في تقرير لهم: «إن أي خطة تنمية مهما بلغت متانتها وسلامتها ولكنها تفتقر إلى قبول عام بنتائجها وإلى تدعيم من الأهالي لإجراءات تنفيذ الخطة. . . مصيرها الفشل المحقق».

إننا نشاهد في كثير من الدول النامية محاولات للجمع بين مزايا أيديولوجية السوق وحرية النشاط الفردي ومزايا أيديولوجية النظام المركزي. . . إلاَّ أن تلك

---

(١) نحو استراتيجية جديدة للتنمية الاقتصادية في الدول النامية ص ٤١ ـ ٤٥.

المحاولات التي كانت سبباً في طغيان السيطرة الحكومية على النشاط الاقتصادي على حساب حرية النشاط الفردي وظهور مشاكل خطيرة عاقت طريق التنمية السريعة. ويرجع ذلك إلى اعتقاد سائد في هذه الدول أن الشرط الأساسي لتحقيق التنمية والتغلب مثلاً على مشاكل العطالة هو التخطيط المركزي الشامل بمعنى السيطرة المركزية على النشاط الاقتصادي وتوجيهه، وكذلك نجد أن كثيراً من الدول النامية قد أسرعت بإقامة أجهزة للتخطيط المركزي واندفعت حكومات بعض هذه الدول إلى حد كبير نحو السيطرة على جزء كبير من النشاط الاقتصادي وقيامها به بنفسها أو بأجهزتها وذلك كله دون الاستناد إلى أيديولوجية محددة... محاولة بذلك كما ذكرنا الجمع بين مزايا نظام السوق وحرية النشاط الفردي ومزايا النظام المركزي.

واعتراضنا على هذه الاتجاهات لا يمتد إلى الهدف نفسه ـ فالهدف مثالي إذا استند كما قلنا إلى أيديولوجية واضحة مقبولة ـ بل سينحصر في أسلوب تحقيق الهدف[1]...» إلى أن يقول:

«إن النظرية والواقع التاريخي يبرهنان أن التأميم وجمع السلطة في أيْدٍ قليلة ليس كفيلاً بإيجاد مجالات العمل الإنتاجية، وتحقيق عمالة كاملة، ما لم تراعِ وتلتزم السلطة بالقوانين الاقتصادية الخاصة بتكوين رأس المال والتبادل.

إننا نميل إلى الاعتقاد بأن سيطرة الحكومة على عوامل الإنتاج، ومزاولتها النشاط الاقتصادي في معظم الدول النامية لا يخرج في الغالب عن عملية تغيير في شخصية المالك، لأسباب ودوافع سياسية أبعد ما تكون استناداً إلى إجراءات تنظيمية هادفة للنقد والائتمان والأجهزة المصرفية...

والعمالة الكاملة إن تحققت في ظل هذه الأوضاع لا تخرج عن كونها عملية خلق مجالات عمل ووضع كل مواطن في مكانه الصحيح وبالقدر الذي يتناسب مع المقدار المتاح من الموارد الإنتاجية غير البشرية.

---

(١) المصدر السابق ص ٤٧ ـ ٤٨.

إن معظم رجال الحكم في الدول النامية يرفعون ويرددون دائماً شعارات التنمية، وقد يكون لديهم رغبة في التنمية، ولكن لا يعني هذا أنهم يسلكون الطريق السليم، بل إن كثيراً من التصرفات والأحداث تجعل المرء يشك في صدق رغبتهم لتحقيق تنمية حقيقية قد تؤدي إلى تطبيق نطاق سلطانهم وسيطرتهم.

لقد أصاب «برودون» حين أوضح بنفسه: أن التأميم ليس ضرورة لضمان حسن سريان القوانين الاقتصادية، بل إن التأميم بوسائله البوليسية يعد من أخطر الوسائل تهديداً لمصالح الفئات العاملة نفسها... وأن وجود تنظيم مصرفي نابع من اختيار القاعدة واحتياجات ومطالب الأفراد، يكفي للقضاء على العطالة، وكفيل قبل كل شيء بتحقيق التنمية السريعة والعدالة والكفاية... طالما ظل بعيداً فقط عن مبادىء وأضرار التدخل والتنظيم الحكومي.

إن تصور ارتباط الاشتراكية دائماً بالتأميم يعتبر وليداً وإحياءً للأنظمة الديكتاتورية التي كانت تسود أوروبا في الماضي.

بل إن هناك اتجاهات اشتراكية في بعض الدول المتقدمة صناعياً (مثل انجلترا وفرنسا) تنظر إلى التأميم أنه عدو للاشتراكية التي تسعى نحو جعل الملكية للمجتمع تؤدي وظيفتها الاجتماعية كاملة»[1].

الشروط اللازمة للنمو والتقدم:

وهنا أمر ذو بال ينبغي أن ننبه عليه، وهو: أن التأميمات والمصادرات ونحوها يمكن أن تتم بقرار ثوري، يصدره مجلس ثورة، أو رئيس جمهورية أو غيره.

أما النمو الاقتصادي، والتطور الانتاجي، والرقي الصناعي، والتقدم التكنولوجي وما شابهها، فليس مما يتم بقرارات تتخذ، وأوامر تصدر، وبيانات تنشر.

---

(١) المصدر السابق ٤٩ ـ ٥١.

إنما تتم هذه كلها في جو مناسب، وفي ظل شروط خاصة.

إن الأمة التي تريد أن تتطور من التخلف إلى النمو، ومن الركود إلى الازدهار، ومن الزراعة إلى الصناعة، ومن الاستيراد إلى الاكتفاء، ومن التبعية إلى الاستقلال ـ هذه الأمة لا بد لها من جو إيجابي تتوافر فيه الشروط التالية:

١ ـ أن ترتبط الأمة برسالة أو هدف كبير، تؤمن به، وتعمل على تحقيقه، وتضاعف جهدها في سبيله.

وليس في التاريخ كله أعظم ولا أعمق تأثيراً في حياة الأمم من الرسالات والأهداف الدينية، فإنها تمنحها من الحوافز والآمال ما يشحذ عزائمها، ويبعث هممها، ويقوي سواعدها، ويهوّن كل صعب يعوق طريقها.

لهذا كان «الإيمان» الصادق، من أقوى الدوافع ـ بل أقواها ـ على زيادة الإنتاج وتحسينه وصيانته من عوامل التخريب والتعطيل[1].

وأقرب مثال ظاهر لأعيننا هو اليهود، كيف استطاعوا باسم «التوراة» ونبوءاتها، وأحلام حول «أرض الميعاد» و «ملك إسرائيل» أن يصنعوا العجائب ويحولوا الصحراء إلى جنان.

أما نحن فنعمل جاهدين لفصل أمتنا كرهاً عن رسالتها التاريخية التي لا تؤمن برسالة غيرها ـ وهي الإسلام، لتعلقها بخيالات وأوهام، محاولين أن نغير طبيعتها، ونلوي زمامها عن وجهتها، ونهدم إيمانها العريق، لنبني على أنقاضه إيماناً اشتراكياً ثورياً علمانياً لا دينياً، فلا نستطيع أن نهدم القديم، ولا أن نثبت الجديد.. فلا نجني إلاَّ البلبلة والتمزق والصراع، داخل نفس الفرد، وداخل فئات المجتمع.

إن الذي يعمل لرسالة وهدف يؤمن به يشعر في أعماقه أنه يعمل لنفسه، لما يقتنع في داخله بصحته وضرورته، فلهذا يتعب ويعرق ويضحي ويبذل، في غير

(١) راجع كتابنا «الإيمان والحياة» فصل «الإيمان والإنتاج».

كلل ولا توقف، بخلاف من يعمل بغير هدف، أو يعمل لهدف صغير، أو يعمل لغير لنفسه.

في الحكايات: أن صياداً أطلق كلبه وراء ظبي ليصيده، فعدا الكلب خلفه حتى تعب ولم يلحقه، فالتفت إليه الظبي وقال له: أتدري لمَ لمْ تلحقني؟ لأنك تعدو لصاحبك، أما أنا فأعدو لنفسي!

٢ ـ ثم إن النمو والتقدم والإنتاج لا تتحقق بالفعل إلاَّ في ظل مجموعة حتمية من الأخلاق والفضائل مثل: الأمانة والصدق، والإخلاص والإتقان، والصبر والجد والاستقامة والعفة عن الحرام، وإيثار المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، وتقديم الكفء، ولو كان خصماً ومعارضاً، على غير الكفء: ولو كان ولياً ونصيراً. إلى غير ذلك من الفضائل الشخصية والاجتماعية، التي هي من ثمرات الإيمان الصحيح.

فليس بالذكاء وحده، ولا بالعلم وحده، ولا برأس المال وحده، تتقدم الأمم وترقى ما لم يكن لديها رصيد كافٍ من الأخلاق، يدفعها إلى الخير، ويزعها عن الشر.

الأخلاق هي التي تجعل من الذكاء «علماً» وتحول «المواهب الكامنة» في الأفراد والشعوب إلى «طاقات منتجة» و «قوى محركة».

والأمم بغير أخلاق يتبدد ذكاؤها، وتتبدد جهودها، وتتبدد مواهب أبنائها، كما تبدد مواردها، وتتعطل طاقاتها.

ورحم الله شوقي حين قال:

وإنما الأمم الأخلاق ما بقيت فإن هموا ذهبت أخلاقهم ذهبوا!

الأمم ذات الأخلاق هي التي تستطيع أن تستفيد من ذكاء أبنائها، وتستطيع أن تجند علمهم لنهضتها ورقيها، وتستطيع أن تنتفع بأموالهم لرفعة شأنها.

ليست اليابان أذكى أمم الشرق، ولكنها بفضائلها الأصيلة استخدمت ذكاء أبنائها لتخلق به علماً و «تكنولوجياً» وسخرت هذا العلم لتخلق به صناعة راقية متقنة نافست بها أوروبا وأمريكا.

أما حينما تشيع رذائل الأنانية والكذب والغش والانحراف والهزل والعبث والمجون والميوعة، وإيثار المنفعة الخاصة، واتباع الهوى، فهيهات أن ينفع الأمة ذكاء ولا علم ولا مال.

٣ ـ وشيء ثالث لا بد منه مع الأخلاق هو أن تسود العدالة، فالمجتمع المتظالم الذي يقدم فيه المنافق المتلوّن على القوي الأمين، لا يتقدم أبداً. فإن الكفء الذي يرى نفسه مؤخراً عن مكانه، ولا يعطي حقه، على حين يأخذ الموالون والمحاسيب ما لا يستحقون ـ هذا الكفء إما أن يتباطأ ويهمل، وإما أن يهاجر، على الرغم من حبه لوطنه.

أعرف كثيراً من الشباب النابهين الذين درسوا في الخارج، وحازوا أرقى الشهادات في فروع شتى من العلم، ثم عادوا ليخدموا أوطانهم، رافضين وظائف مغرية عرضت عليهم في الخارج، ولكنهم للأسف خابت آمالهم في وطنهم، فظلموا حقهم، ووضعوا في غير موضعهم، وأهدرت مكانتهم الأدبية والمادية.. بينما رأوا غيرهم من «المهرجين» والمحسوبين يتقدمون عليهم.. فلم تكد تمضي مدة حتى ولوا الفرار، وربحتهم أوطان أخرى، لا هي عربية ولا مسلمة، ولكنها تعرف كيف تؤتي كل ذي حق حقه، وكيف تضع الرجل المناسب في المكان المناسب.

٤ ـ ومثل العدل: الأمن والحرية، ذلك أن الخائف لا ينتج، وإذا أنتج فلا يحسن، وكذلك المكره الذي لا يعمل إلاَّ والسوط على رأسه، وغالباً ما تفر العناصر الخائفة مهاجرة باحثة عن بلد تجد فيه أمنها وحريتها أو تستطيع فيه تنمية أموالها، وبهذا وذاك يحرم الوطن من العناصر الممتازة القادرة على البناء والإبداع والتنمية الحقة.

٥ ـ وشيء خامس هو شرط لازم للنمو والتقدم، هو الاستقرار: استقرار النظام، واستقرار الاتجاه، واستقرار القوانين الأساسية، حتى يستطيع كل إنسان تكييف آماله ومشروعاته وتصرفاته وفقاً لها..

والذي يطالع خريطة العالم يجد أن أعظم البلاد تفوقاً تقدماً في عالمنا هي أكثرها استقراراً، وأبعدها عن الهزات والاضطرابات والانقلابات، والتغييرات.

إن الاستقرار يشجع رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية على أن تعمل، ويشجع الطامحين على أن يجتهدوا فيكسبوا، ويشجع الكاسبين على أن يوفروا يجتهدوا ويدخروا، ويشجع المدخرين على أن يثمروا مدخراتهم.

أما عندما تكثر الانقلابات والهزات وينعدم الاستقرار والطمأنينة، كما هو شأن بلادنا العربية الثورية ـ فرأس المال ـ الجبان بطبيعته ـ يختفي أو يفر أو يحجم عن المشاركة، لأنه لا يأمن على مصيره بين أيد ثورية لها في كل صباح رغبة، وفي كل مساء قرار.

وليس هذا هو موقوفاً على أصحاب رؤوس الأموال، فالأفراد المتوسطون في هذه الحالة يصرفون همهم إلى الاستهلاك إلى حد الإسراف، وتصبح سلع الاستهلاك هي أولى ما تتجه الأمة في مجموعها بدلاً من سلع الإنتاج.

ثم إن هناك مشروعات هامة هي بطبيعتها طويلة النفس، بعيدة الأمد، تحتاج إلى رعاية دائمة متصلة حتى تؤتي أكلها على المدى الطويل، ولكن تتابع الأنظمة والعهود لا يجعل لهذه المشروعات بقاء ولا حياة، فهو يريد المشروعات البراقة التي ينسبها إلى نفسه، ويضع عليها خاتم عهده القصير الأجل طبعاً، أو الخائف من قصر الأجل على الأقل.

لهذا كان الاستقرار والطمأنينة من الأمور الضرورية للتقدم والنمو الحقيقي.

وقد قدمت مجلة «الأيكونوميست» في عددها الصادر في أول نيسان ١٩٦٧ دراسة عن الاقتصاد العربي، بعنوان «كيف ينمو العرب» وتناولت ستة من بلدان

الشرق الأوسط هي: مصر وسوريا والعراق من الدول الاشتراكية، والعربية السعودية والأردن ولبنان من بلدان المبادرة الحرة، وانطلقت من القول بأن لا تقدم بدون نمو اقتصادي وأن مقياس النمو الاقتصادي هو الدخل القومي بالنسبة للفرد وقررت في هذه الدراسة بأن الدول الاشتراكية أكثر تعرضاً لعدم الاستقرار السياسي وأنها معنية بتوزيع الدخل القومي توزيعاً أقرب إلى المساواة، ولكنها بلغت حداً أصبح معه الأغنياء أقل غِنًى، والفقراء لم يغدوا أقل فقراً. أما بلدان «المبادرة الحرة» فتمر في مرحلة من التطور كلاسيكية، حيث يصبح الأغنياء أغنى بكثير، لأن الربح حافزهم، والفقراء ليسوا أقل فقراً بكثير. ولكن الظاهرة الاجتماعية الكبيرة في هذه البلدان هي أنها خلقت طبقة وسطى لم تكن من قبل. إن مد التاريخ قد اكتسح «الأيديولوجيات» وأوجد هذه الطبقة الجديدة، وأحدث مد التاريخ أيضاً موجة أخرى من العمال الصناعيين يزداد عددهم وتتحسن أجورهم لكن حظ الفلاحين ما يزال سيئاً.

وقارنت «الايكونوميست» بين دخل الفرد من البلدان الستة المذكورة، وانتهت إلى النتيجتين التاليتين:

ونحن مع فقدنا للأوضاع المعوجة في البلاد العربية والإسلامية كلها، ديمقراطيها واشتراكيها ـ لا محافظها ومتحروها ـ لا يسعنا إلاَّ أن نخضع للغة الأرقام، وما تشير إليه من أهمية الاستقرار في تحقيق النماء والازدهار.

أولاً: أن الحكم المستقر هو المفتاح الحقيقي للتقدم.

ثانياً: أن الشعوب ذات الثقافة المتشابهة والتي على درجة واحدة من التطور، تستطيع ـ إذا ما أتيح لها الحكم المستقر ـ أن تتقدم بمعدل غير متباعد، على اختلاف المعسكرات. لكن النمو الاقتصادي يترجح في البلدان التي تركت للمبادرة الفردية العنان.

والجدول الآتي يبين دخل الفرد لسنة ١٩٦٥ في البلدان العربية المذكورة:

البلد	دخل الفرد بالاسترليني
مصر	١٧٠
العراق	٢٠٣
سورية	١٧٦
لبنان	٢٨٥
الأردن	٢٢٢
العربية السعودية	١٩٧

إن أعلى دخل للفرد سجل في لبنان، ويأتي بعد لبنان الأردن، وليس للبلدين دخل استثنائي من عائدات البترول»[١]!.

إن الاستقرار كالحرية ـ كلاهما ضروري للنمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي، ولكن هل أرض الاشتراكية الثورية أو الثورية الاشتراكية هي التربة الملائمة لبذور الاستقرار والطمأنينة؟. كلا.

إن الاستقرار لا يتم إلاَّ في ظل أوضاع شرعية محكمة، يحتكم الناس فيها إلى أصول واضحة، ويسيرون على طريق بينة المعالم.

لا بد أن تسود الشرعية ويسود القانون، وتحترم الأوضاع الدستورية التي تخضع لها كل الفئات، وكل الأفراد، ولا يعلو أحد عن الانقياد إليها، والانحناء لسلطانها.

أما الثورية فهي لا تعترف لشيء بثبات، والقانون إن وقف في سبيلها حطمته وإن خففنا قلنا: عدّلته.

الشيء الوحيد الذي له الخلود، وخلود الأبد، هو: الثورة، والثورة وحدها، وكل وضع، أو نظام، أو تقليد، أو مبدأ أو فرد أو جماعة، تعترض طريق

(١) انظر: النكسة والخطأ ص ١٠٦ ـ ١٠٨.

الثوريين، أو تحول بينهم وبين غاياتهم وجب تحطيمه وإزالته فوراً، بحجة هي غاية في البساطة، وهي «إرادة الثورة»!!

كأن إرادة الثورة هي إرادة الله تعالى! بيد أننا نستطيع أن نعرف ما يريده الله منا بواسطة ما أنزل من وحي، ونستطيع أن «نكيف» حياتنا وسلوكنا وفقاً لأحكامه. أما «إرادة الثورة» فهي الأمر الغامض الذي لا يعرف أحد: بم يصدر؟ ومتى؟ وكيف؟

وشيء آخر يمنع الاستقرار في عهد الثورية، وهو إقحام الجيش في السياسة، ودخوله في معمعة الحكم. وهذا من أكبر الآفات التي ابتلينا بها في هذا العصر.

وهذا من «مآثر» العهد الثوري و «مناقبه» التي لا تنسى. ولقد كانت الجيوش تعرف من قبل أن مهمتها حماية البلاد من أعدائها، وصد هجمات المغيرين عليها، حتى بدأت دورة «الانقلابات العسكرية» في الظهور في أوطاننا، بوحي شرير من «أبالسة» خبثاء في الخارج، يدبرون أو يؤيدون الانقلابات في كل أنحاء الدنيا إلاَّ بلادهم، ولعلنا نعود إلى دراسة هذه الظاهرة فيما بعد.

٦ ـ والشرط السادس والأخير هنا: أن تكون السيادة للعقل ـ أو للعقلانية كما يعبرون ـ لا للعواطف والأهواء، ولا للدعاية والديماغوجية وكسب التصفيق والهتاف.

لا بد أن تكون «العقلية العلمية» هي المهيمنة على كل تصرف، وأن تكون كلمة «العلم» فوق كلمة «السياسة» وأن نخضع لأسلوب «الإحصاء» ولغة «الأرقام» لا لأسلوب «الدعاية» ولغة «الشعارات»! إن أسلوب المزايدات والمناورات والشعارات والخطابات الغوغائية ليس أسلوباً علمياً، وإنما هو يخنق العلم ويقتل الروح العلمية.

ومن هنا نقول بكل أسف: إن المرحلة «الثورية» هي أبعد ما تكون عن تهيئة «مناخ علمي» سليم، لأن العلم عندها بضاعة غير نافقة، والعلماء عندها غرباء. ما لم يجعلوا من علمهم أداة لخدمة الثورة، وسياستها.

البضاعة الرائجة لدى الثوريين هي الشعارات التي لا يقف سيلها من التحررية والتقدمية والشعبية والجماهيرية والعمالية والفلاحية، وغيرها وغيرها من الكلمات واللوازم «الثورية»!

إن هذه الكلمات الجوفاء، والشعارات الفارغة هي التي جعلت أحد زعماء البعثيين ـ صلاح البيطار ـ بعد أن ضاق بها ذرعاً يقول[1]:

«ثورة وثورية، وثوري... سياسة ثورية، وموقف ثوري، وحل ثوري.. ما أكثرها ألفاظاً تتردد على كثير من الألسن، في كثير من المناسبات، كأن فيها الجواب على كل سؤال، والحل لكل مسألة، والتبرير لكل تدبير، يتخذ بحق الأفراد أو المجتمع، كأنها تعني كل شيء... ولا شيء!!!».

وهي التي جعلت كاتباً تقدمياً ثورياً ـ هو م. حسنين هيكل ـ يصف فريقاً من هؤلاء بالطفولة الثورية «فهم يرضعون الشعارات، ولا يكبرون بعدها»!

---

(١) في بيان له نشر في دمشق في ٣٠/ ١٠/ ١٩٦٥.